

قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤

بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُضاف إلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بنдан برقمى (٥ ، ٦) للمادة رقم (٢)، ومواد

بأرقام (١٤ مكرراً ، ٢١ مكرراً ، ٢١ مكرراً ١ ، نصوصها الآتية) :

مادة (٢/ بنдан ٥ ، ٦) :

٥ - الوساطة في منح أو تحصيل التمويل :

نشاط يزاوله شخص اعتباري يقوم بإعداد وتجهيز ملف العميل لتقديمه للشركة

أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية للحصول على التمويل ، وتعريفه بمخاطر التمويل ،

وتقدم المشورة الفنية له ، أو تحصيل أقساط التمويل وسدادها لجهة التمويل .

٦ - الكفالة بأجر :

عقد بمقتضاه يكفل شخص الوفاء بالتزام عميل تمويل المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر بأن يتعهد للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية بأن يفى

بهذا الالتزام إذا لم يف به العميل نفسه ، وذلك نظير أجر .

مادة (١٤ مكرراً) :

لا يجوز ممارسة نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل ، أو الكفالة بأجر في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلا بعد القيد بالسجل الذي تعدد الهيئة لهذا الغرض ، ويستثنى من ذلك البنوك وشركات ضمان الائتمان المرخص لها بموجب قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

ويضع مجلس إدارة الهيئة قواعد وشروط وإجراءات القيد والشطب في هذا السجل المشار إليه بالفقرة الأولى من هذه المادة ويكون القيد في هذا السجل بغير مقابل . كما يضع مجلس إدارة الهيئة الضوابط الخاصة بشروط ممارسة النشاط في

السجل المشار إليه في هذه المادة ، وعلى الأخص ما يلى :

- (أ) بالنسبة للأشخاص الاعتبارية : مراعاة أحكام المادة (١٤) من هذا القانون .
 (ب) بالنسبة للأشخاص الطبيعية : الالتزام بإبرام عقد مع العميل يتضمن على

الأقل ما يلى :

تحديد الالتزام الذي يتم كفالته بموجب عقد الكفالة تحديداً واضحاً .

جميع الضمانات التي يحصل عليها الكفيل طبقاً لعقد الكفالة .

قيمة الأجر الذي يحصل عليه الكفيل بموجب عقد الكفالة .

مادة (٢١ مكرراً) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على ضعفي المتبقي من قيمة التمويل محل عقد التمويل ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من استخدم الغش أو التدليس توصلًا إلى أي من الحالات الآتية :

- ١ - الحصول على تمويل من إحدى جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لها وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢ - الامتناع عن تنفيذ كل أو بعض التزاماته المالية المقررة بموجب عقد التمويل المبرم وفقاً لأحكام هذا القانون ، أو كان هذا الامتناع نتيجة استخدام التمويل في غير الغرض المخصص له .

وتستثنى الجرائم المبينة في هذه المادة من الأحكام المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) من هذا القانون .

ويجوز الصلح في هذه الجرائم سواء أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة ، بحسب الأحوال ، وذلك في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويتربّ على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة التي تم الصلح بشأنها ، وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناه تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم بائلاً .

مادة (٢١ مكرراً ١) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من مارس نشاط الوساطة في منح أو تحصيل التمويل أو الكفالة بأجر في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دون أن يكون مقيداً بالسجل المعد لهذا الغرض .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٨ يوليه سنة ٢٠٢٢ م) .

عبد الفتاح السيسى